

## فريق الحكومة الاقتصادي يجتمع في المعرض

# رئيس اللجنة الاقتصادية مأمون حمدان لـ«الوطن»: دعم الصادرات بين ١٥ و٢٠ بالمئة من قيمتها



وزير الاقتصاد؛ دعم عقود شحن التصدير على هامش المعرض

تجاوز ٥٩٢ مليون يورو، وذلك حسبما نشرته صفحة رئاسة مجلس الوزراء على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أمس. ونشرت الصفحة أن وزير الكهرباء محمد زهير خربوطي أعلن عن وضع محطة تحويل كهرباء «البوحد» بريف الرقة الشرقي بالخدمة، بعد الانتهاء من إعادة تأهيلها عقب تعرضها للتخريب الكامل من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة، إلى جانب تأهيل خلية محولة وخليّة خط، ومد الكابلات من ساحل الشرقى المحرر مع اللجنة الوزارية على أهمية تأمين التغذية الكهربائية للمنشآت الحيوية والخدمية، تنفيذاً لإستراتيجية الحكومة بإعادة كافة الخدمات للمواطنين في المناطق التي حررها الجيش العربي السوري.

وناقشت اللجنة خلال اجتماعها في إدارة المؤسسة العامة للمعارض قضايا عدة تتعلق بدعم الصادرات والعقود المبرمة خلال فترة المعرض بما يعكس على تطوير ودعم الجانب الاقتصادي للمعرض، واستمعت للمتحدثين والعرضين في المعرض وقدمت لهم كل التسهيلات والإجراءات التي تمنح حصولهم على موافقات. وأشار إلى أنه في الدورة الحادية والسنتين المعرض دمشق الدولي وسعت عدد من الدول مشاركتها بالمقارنة مع الدورتين السابقتين مع حضور عدد من الشركات العربية والأجنبية للمرة الأولى ضمن فعاليات المعرض في رغبة منها للاطلاع على فرص الاستثمار في سورية. هذا وصادقت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء على عقد وزارة الكهرباء لتوريد ٢٥٠٠ قاطع هوائي خارجي توتر متوسط للمحولات بقيمة إجمالية مقدارها

الصناعة. بدوره أشار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل لـ«الوطن» إلى أن اللجنة بحثت أشكال دعم التصدير وانعقاد معرض دمشق الدولي بدورته الحادية والسنتين. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس اللجنة وزير المالية الدكتور مأمون حمدان أن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة الاقتصادية في اجتماعها تخص بالدرجة الأولى كل ما يتعلق بمعرض دمشق الدولي، ابتداء من تشجيع التصدير والمصدرين وعقود التصدير وانعكاس ذلك على المنتجين، وخاصة المنتجات الزراعية. ولفت حمدان إلى أنه تم الاتفاق على قرار سيتم رفعه إلى مجلس الوزراء يخص دعم الصادرات السورية بنسبة ١٥ بالمئة من قيمتها، ودعم الصادرات الزراعية بنسبة ٢٠ بالمئة بالإضافة إلى عدة موضوعات تخص

الوطن | عقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعها على أرض مدينة المعارض أمس بالتزامن مع انعقاد معرض دمشق الدولي بدورته الحادية والسنتين. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس اللجنة وزير المالية الدكتور مأمون حمدان أن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة الاقتصادية في اجتماعها تخص بالدرجة الأولى كل ما يتعلق بمعرض دمشق الدولي، ابتداء من تشجيع التصدير والمصدرين وعقود التصدير وانعكاس ذلك على المنتجين، وخاصة المنتجات الزراعية. ولفت حمدان إلى أنه تم الاتفاق على قرار سيتم رفعه إلى مجلس الوزراء يخص دعم الصادرات السورية بنسبة ١٥ بالمئة من قيمتها، ودعم الصادرات الزراعية بنسبة ٢٠ بالمئة بالإضافة إلى عدة موضوعات تخص

دياب لـ«الوطن»: مستثمرون مهتمون بقطاعات الطاقة والصناعات الاستراتيجية

## هيئة الاستثمار تعرض ١٠٩ فرص استثمارية لرجال الأعمال في المعرض

علي محمود سليمان

خدمات تشمل المشاريع وعرض الفرص وتقديم المعلومة، بالإضافة إلى خدمات تعديل موطن المشروع وتعديل المواصفات، وذلك لتسهيل كل الخدمات لأي مستثمر يزور جناح الهيئة. كما تم تقديم الخدمات الجديدة من تأسيس الشركات وتسجيل العمال لأصحاب المشاريع الاستثمارية المشملين بأحكام قانون الاستثمار. وأوضح أنه تم تخصيص فريق فني وترويجي لنشاطات الهيئة للتعريف بجميع الإجراءات والتسهيلات، ويضم الفريق الفني مجموعة من المختصين في الهيئة ومن الجهات العامة موجوبين طيلة فترة المعرض للتفاعل مع رجال الأعمال والمستثمرين لتجلب من المعرض منصة تفاعلية لاستقبال كل الآراء والتطلعات للمستثمرين.

وأشار دياب إلى أن الهيئة أجرت عدة لقاءات مع وفود من دول مشاركة في المعرض منها وفود رجال أعمال من دول عمان وإيران وباكستان وروسيا ورومانيا، وهي لقاءات يجري فيها البحث في الفرص الاستثمارية المعروضة من الهيئة، والرغبات الاستثمارية التي يتطلع إليها رجال الأعمال في تلك الدول للاستثمار في سورية، وكان الملاحظ أن الاهتمامات الاستثمارية لهذه الوفود تركزت على قطاعات الطاقة والصناعة الاستخراجية بشكل رئيسي بالإضافة إلى قطاعي الصناعة التحويلية والنقل، متوقفاً بأن يشهد جناح الهيئة تشميل مشاريع خلال المعرض أو بعد المعرض مباشرة وذلك على ضوء الاستفسارات التي تلقاها الهيئة من المستثمرين.

صرح مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب لـ«الوطن» بأن الهيئة تقدم للمستثمرين ١٠٩ فرص استثمارية في أغلب القطاعات، وذلك من خلال مشاركة الهيئة في معرض دمشق الدولي بدورته الحالية. وبين أنه تم اعتماد معايير جديدة، تبدأ بالانطلاق من الاحتياجات الاقتصادية والأولويات التنموية لكل وزارة ومحافظة، واكتمال التفاصيل اللازمة لكل فرصة، كما تم تحديد المواقع لهذه الفرص بشكل تفصيلي مع وجود عناية خاصة، وتقديم حزمة من التسهيلات من الجهات المعنية، وكان قد أعلن رئيس الحكومة في افتتاح المعرض أن جميع الفرص الاستثمارية تحظى بالدعم الحكومي. وقد توزعت الفرص على أغلب القطاعات، وهي ٧٧ فرصة استثمارية في الصناعة التحويلية، ١٠ في الصناعة الاستخراجية، ١١ في قطاع الكهرباء والطاقة، و٧ في قطاع السياحة، و٤ في قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني، كما تم عرض ١٦٦ مقسماً صناعياً جاهزاً للاستثمار في المدن الصناعية، وهي مقاسم مخدمة بالبنى التحتية، كما تم طرح عقارات للاستثمار من وزارة الزراعة وتعمل الهيئة على مواءمتها مع رغبات المستثمرين الباحثين عن مواقع لمشاريعهم. ولفت دياب إلى أن المشاركة في المعرض لهذا العام تم فيها توسعة الجناح الخاص بالهيئة، ونقل هيئة الاستثمار بجميع خدماتها إلى الجناح بما فيها النافذة الواحدة ضمن جناح المعرض، حيث تقدم

# عماد الصابوني يبشر عبر «الوطن»: تعميم الضمان الصحي ليشمل جميع أفراد الأسرة وتطوير منظومة التأمين

وتسهيل عملية الرصد والتقييم. ويتفرع عن كل برنامج من البرامج الإطارية مجموعة من البرامج التنفيذية الرئيسية التي يبلغ مجمل عددها ٩٠ برنامجاً رئيسياً، يفرغ عنها بدورها مجموعة من البرامج الفرعية والمشاريع والإجراءات التنفيذية، وستتولى الوزارات والجهات العامة المعنية وضع البرامج الزمنية وتحديد مصادر التمويل لكل مشروع. وتصف البرامج والمشاريع بالمرونة وقابلية التعديل والتطوير المستمر في ضوء مستجدات وتغيرات الحالة التنموية في سورية، لذلك فهي قابلة للمراجعة والتعديل في جميع المراحل التي يمر بها مسار التنفيذ نحو تحقيق الاستدامة التنموية. وسوف يجري العمل على إجراء مراجعة دورية لهذه البرامج والمشاريع بناء على نتائج تقارير متابعة التنفيذ، وتم الآن متابعة تصميم نظام للرصد والتقييم (نظام معلومات التنمية) الذي يتمتع بمرونة كافية لإصدار تقارير عن حالة الإنجاز والأداء المرتبطة بالاتفاق الحكومي، اعتماداً على تتبع مجموعة الأهداف والأنشطة المخطط لها خلال مرحلة التنفيذ.

بالتأمين الصحي، وزيادة التمويل، وردم الهوة ما بين البديل والغطاء التأميني المقدم، وتوفير البيئة القانونية والتشريعية الناظمة للعملية التأمينية، وانتقال إلى نظام التأمين الصحي الشامل، وإعطاء الصلاحيات للقائمين عن العمل في منظومة التأمين الصحي فيما يخص تحديد التعريفات التأمينية، وتصنيف المشايخ، والترميزات الدوائية والطبية، والتركيز على معايير الجودة لدى مقدمي الخدمات الصحية التأمينية. ولفت الصابوني إلى أن البرنامج الوطني لسورية في ما بعد الحرب تضمن مجموعة من البرامج الإطارية يبلغ عددها ١٢ برنامجاً، وضعت انطلاقاً من مدى تلاؤمها مع الأهداف الاستراتيجية، ومراعاتها للأولويات والأهمية النسبية، المنبثقة أصلاً من أولويات الأهداف في مراحل التنفيذ، على المستويات الوطنية والقطاعية والمكانية، وقد وضعت هذه البرامج أيضاً بالتوافق مع الجهود الجارية حالياً في مجالات مختلفة من العمل الحكومي، ولضمان أوسع مشاركة من الجهات المعنية، مع مراعاة التسلسل الزمني للتنفيذ، وجرى تضمين هذه المشاريع المؤشرات اللازمة لمتابعة التنفيذ



والتباين في درجة تقديم الخدمة الطبية بين المناطق والمحافظات. وتوّه الصابوني بأنه في المرحلة الحالية تعمل

خدمات التأمين الصحي، وقد بلغت نسبة التغطيات في التأمين الصحي عام ٢٠١٧ ما مقداره ٧٠ بالمئة من إجمالي حجم تعويضات التأمين في سورية، وهذا يشير إلى خسارة فرع التأمين الصحي، ويؤدي إلى عدم تقصيل شركات التأمين لهذا النوع من التأمين، وما يزال التأمين الصحي في سورية محدوداً حيث يقتصر على الأفراد من الموظفين الحكوميين وبعض موظفي القطاع الخاص. ولفت إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي يعاني منها التأمين الصحي في سورية، مثل ضعف التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمنظومة التأمين الصحي، والفجوة بين المصنفة التأمينية والخدمة التأمينية المقدمة، وعزوف بعض مزودي الخدمة عن استقبال المرضى المؤمنين بسبب ارتفاع التكاليف الطبية، ومنها المستلزمات الطبية وقيم الخدمات المقدمة، وضعف البنية المؤسسية الناظمة لعمل التأمين الصحي، وعدم توفر البنية التشريعية الناظمة للتأمين الصحي، إضافة لضعف مؤهلات الكادر الوطني في مجال التأمين الصحي، وضعف مستوى الثقافة التأمينية لدى المواطن السوري، وضعف دخل المواطن السوري،

هناك غانم | صرح رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني لـ«الوطن» بأن البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب تضمن برنامجاً خاصاً بتعميم الضمان الصحي، بحيث يصبح شاملاً لجميع أفراد الأسرة. ومن أهم مكونات هذا البرنامج التوعية والتثقيف بأهمية التأمين الصحي، والإطار التشريعي والقانوني والمؤسسي الناظم، إضافة إلى قوانين التأمين الصحي والصيغة التشريعية اللازمة للتأمين الصحي لجميع أفراد المجتمع، والمرافق الصحية المناسبة، وتوفير مصادر التمويل اللازمة بصورة عادلة كأقساط مالية متناسبة، وفرض رسوم على المواد المسببة للأضرار، والمسؤولية المجتمعية. وبين الصابوني أنه يعمل في قطاع التأمين محلياً ١٣ شركة تأمين، واحدة منها حكومية و١٢ شركة خاصة، كما تعمل ٨ شركات لإدارة

## مذكرات تفاهم في المصارف والتأمين مع روسيا وإيران والصين والهند



للأطباء والمهندسين والصيدال. وكان وزير المالية قد أشاد بالأداء المتميز لإدارة المعرض وانتمائها بالأجنحة مختلف مجالاتها والأجواء المريحة للأطراف، متمنياً أن تكون الدورة الـ(٦١) المعرض دمشق الدولي موفقة، لافتاً إلى أن جناح القطاع المالي في المعرض يمتاز عن المشاركات السابقة بكون مساحة التي تبلغ ٧٥٠ متراً مربعاً، ومشاركة نحو ٤٠ جهة من القطاع المالي الذي يتضمن المصارف والتأمين والتأمين والمعاشات وهيئة الأوراق والأسواق المالية وسوق دمشق للأوراق المالية وكل ما له علاقة بالقطاع المالي.

أن يكون للمصارف دور دأماً في الاقتصاد على اعتبارها المحرك الأساس للاقتصاد. وذكر صرح رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية عابد فضلية لـ«الوطن» بأن مشاركة الهيئة في المعرض جاءت للتواصل مع الشركاء وإجراء المشاورات واللقاءات لتحسين العلاقات معهم، مبيّناً أن المعرض ينظر في كل سنة من سابقها، فالدورة الحالية تشهد نشاطاً وفعاليات أكثر وستحقق نتائج أفضل. إلى ذلك، كشفت معاونته مدير التخطيط في مصرف التوفير هالة عارف عن المنتجات الجديدة التي سيقدّمها المصرف، كقروض المهن العلمية

بمدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العريبي أشار في تصريحه لـ«الوطن» إلى المنتجات الجديدة التي يقدمها المصرف، كقروض الطاقة الشمسية والسخان الشمسي لأصحاب الدخل المحدود، وهي قروض السلع المعمرة، كاشفاً عن توقيع اتفاقية مع المؤسسة السورية للتجارة خلال اليومين القادمين،

وفاء جديد | جال وزراء المالية مأمون حمدان والاقتصاد سامر الخليل والتموين عاطف العنّاف والشؤون الاجتماعية والعمل ريم القادري والصناعة معن جنية ورئيس هيئة التخطيط عماد الصابوني في جناح المصارف والتأمين مساء أمس. وبين وزير المالية لـ«الوطن» أن جناح وزارة المالية والجهات المرتبطة بها يضم كل المصارف الحكومية بالإضافة إلى بعض المصارف الخاصة وشركات التأمين وهيئة الضرائب والرسوم وهيئة الأوراق والأسواق المالية والاتحاد السوري لشركات التأمين وكل شركات التأمين، منها بأن المشاركة ضرورية. وأضاف: «هناك العديد من مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع الدول الصديقة، وخاصة روسيا الاتحادية وإيران والصين والهند في مجال المصارف والتأمين والآن يتم تأطيرها ضمن اتفاقيات». مدير عام مصرف التسليف الشعبي نضال العريبي أشار في تصريحه لـ«الوطن» إلى المنتجات الجديدة التي يقدمها المصرف، كقروض الطاقة الشمسية والسخان الشمسي لأصحاب الدخل المحدود، وهي قروض السلع المعمرة، كاشفاً عن توقيع اتفاقية مع المؤسسة السورية للتجارة خلال اليومين القادمين،

## كل شهر تحصل دمشق على ٤,٥ ملايين ليتر للتدفئة «محروقات» لـ«الوطن»: ندرس بيع المازوت للأعزب بالسعر المدعوم

رامز محفوظ | مستمرة بتزويد هذه العائلات التي لم تحصل على مادة مازوت التدفئة. وكشف أسعد أن موضوع تزويد الأعزب بمادة مازوت التدفئة بالسعر المدعوم كما يوزع للعائلات هو قيد الدراسة حالياً، لافتاً إلى أن المواطن غير السوري المقيم ليس بإمكانه كذلك الحصول على مادة مازوت التدفئة بالسعر المدعوم، مبيّناً أن الشخص الذي لا يمتلك بطاقة نكية لا يحصل على مادة مازوت التدفئة بالسعر المدعوم. وأشار أسعد إلى أن الأعزب ليس بإمكانه الحصول على مادة مازوت التدفئة حتى بالسعر الصناعي أي بسعر ٢٩٦ ليتر الواحد، لافتاً إلى أنه تم تخصيص دمشق بكمية ١٥٠ ألف ليتر يومياً من مازوت التدفئة (٤,٥ ملايين ليتر شهرياً) مشيراً إلى أنه جرى التواصل مع المديرية العامة لمحروقات وسيكون هناك زيادة للمخصصات قد تتجاوز ٢٥٠ ألف ليتر مازوت يومياً وهذه الكمية كافية وتغطي احتياجات مدينة دمشق بالكامل.

صرح مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» بأنه تم تسجيل أكثر من ٦ آلاف عائلة على مازوت التدفئة خلال اليوم الأول من بدء التسجيل، لافتاً إلى أنه خلال العام الماضي كان عدد المسجلين على مادة مازوت التدفئة لا يتجاوز ١٢٠٠ عائلة في اليوم الواحد. وبين أسعد أن توزيع مادة المازوت على العائلات التي سجلت على المادة في يوم واحد خلال مدة ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة أمر صعب حالياً لأن عدد المسجلين على المادة كبير، مشيراً إلى أن التوزيع على هذه العائلات قد يحتاج لمدة أسبوع. وأشار أسعد إلى أن عدد العائلات التي سجلت على مادة مازوت التدفئة في دمشق من ذوي الشهداء والجرحي منذ ١٥ الشهر الماضي وحتى تاريخه وصل لأكثر من ٤٠٠ عائلة وتم توزيع المادة على ٣٠٠ عائلة منهم، في حين لم يتم التوزيع للباقي، منوهاً بأن محروقات دمشق